

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية<sup>(٥٦)</sup>.

وإذ تؤكد على ما لوجود بيئة اقتصادية دولية مواتية، وخاصة في مجال التجارة، من أثر إيجابي في مكافحة الفقر في جميع البلدان وخاصة في البلدان النامية.

وإذ تؤكد أيضاً أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفقر من خلال جملة أمور منها تبادل الخبرات الناجحة في هذا الميدان بين الحكومات

١ - تعلن سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر:

٢ - تقرر أن يضطلع على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية بالأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة الدولية، وأن تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة بغية نشر الوعي لدى الدول ومقرري السياسة والرأي العام الدولي بأن القضاء على الفقر شرط أساسي لتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة:

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، مشروعاً لبرنامج الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها، ينص على الأهداف والمبادئ والتوصيات الرئيسية للسنة، وأن يقدم تقريراً مرحلياً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين:

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام الدعاية على نطاق واسع لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة الوارد وصفها في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥٧)</sup> فيما يتصل بالقضاء على الفقر:

٥ - تدعو جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية والمنظمات الوطنية المهمة بالأمر، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى بذل قصارى جهودها في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها وإلى التعاون مع الأمين العام في تحقيق أهداف السنة الدولية:

٦ - تسمي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة هيئة تحضيرية للسنة

الدولية للقضاء على الفقر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة تنسيق لها:

٧ - توصي بأن تعمل الهيئة التحضيرية وهيئة التنسيق بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها:

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بنداً فرعياً بشأن السنة الدولية للقضاء على الفقر في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٨٤/٤٨ - التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المتصلة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قراراتها د-١٨/٢ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلاً عن جميع الإعلانات والالتزامات وخطط وبرامج العمل التي تتضمن أحكاماً تتصل بالقضاء على الفقر في إطار الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة:

وإذ تؤكد من جديد كذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٥٨)</sup>، ولا سيما المبدأ ٥ منه، و جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥٩)</sup>، وبخاصة الفصل ٣ منه المعنون "مكافحة الفقر"، وكذلك البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة<sup>(٦٠)</sup>، ولا سيما المبدأ ٧ (أ) منه، وجميع المقررات والتوصيات

التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتصل بالقضاء على الفقر،

وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، هو أحد أهداف التنمية ذات الأولوية للتسعينات،

وإذ تدرك أن الفقر مشكلة متشعبة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي، وأن القضاء عليه يمثل عاملا هاما لضمان التنمية المستدامة،

وإذ تقرر بالدور الرئيسي للمرأة في مجال القضاء على الفقر، وبضرورة تناول الاحتياجات المتعلقة بالمرأة في برامج القضاء على الفقر،

وإذ ترى أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر، لا سيما في أقل البلدان نموا وفي البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي البلدان الأخرى التي توجد بها مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من الفقراء،

وإذ تؤكد من جديد أن أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ينبغي أن تحسن تنسيق أنشطتها في ميدان القضاء على الفقر وأن تعمل على اتساقها مع مراعاة الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبخاصة الفقرات التي تتناول آليات وأدوات التنسيق على الصعيد الميداني،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٥٦)</sup>،

١ - تؤكد أهمية وضع سياسات محلية، بما في ذلك سياسات فعالة تتعلق بالميزانية، لتعبئة وتخصيص موارد محلية من أجل القضاء على الفقر من خلال أمور منها توفير فرص العمل ووضع برامج لإدراج الدخل، وتنفيذ برامج للأمن الغذائي والصحة والتعليم والاسكان والسكان، وتعزيز تنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية؛

٢ - تؤكد من جديد أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تراعى فيها تدفقات الموارد وبرامج التكيف الهيكلي، وتتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية والبيئية، أمر له أهمية حيوية لنجاح جهود البلدان النامية، بصفة خاصة في معالجة مسألة القضاء على الفقر؛

٣ - تدعو جميع البلدان إلى الاضطلاع باستراتيجيات وبرامج وطنية للقضاء على الفقر تتميز، في جملة أمور، بإفساح المجال لمشاركة الجنسين وتراعى فيها الخصائص الثقافية والدينية والاجتماعية وتنطوي على زيادة الإشراف الفعال للفئات المستهدفة، فضلا عن أشد الفئات ضعفا، في المبادرة بمشاريع محددة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

٤ - تكرر طلبها إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف إلى زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية، وتحت البلدان المتقدمة النمو، التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على أن تقبل زيادة برامجها للمعونة في أسرع وقت ممكن وذلك بالقدر الذي لم تحققه بعد في بلوغ ذلك الهدف الذي وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على بلوغه بحلول عام ٢٠٠٠، ووافقت بلدان أخرى متقدمة النمو، تمشيا مع دعمها لجهود الإصلاح في البلدان النامية، على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية؛

٥ - تدعو المجتمع الدولي وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها إلى مواصلة دعم البرامج الإنمائية في البلدان النامية، بما في ذلك تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبخاصة الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "مكافحة الفقر"؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يحث أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها على أن تعمل، في إطار المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية، على تعزيز قدراتها المؤسسية لتنفيذ برامجها للقضاء على الفقر واعتماد نهج منسق ومتكامل يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، دور واحتياجات المرأة، ويولى فيه الاهتمام إلى الخدمات الاجتماعية وإدراج الدخل وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية؛

٧ - تدعو الهيئات التحضيرية وجميع الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، ومؤتمر الأمم المتحدة

١ - تحيط علماً بالتقرير المقدم من الأمين العام<sup>(٥٨)</sup>، على النحو المطلوب في قرارها ١٤٥/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية؛

٢ - تؤكد ضرورة التنفيذ الكامل والمناسب من حيث التوقيت للالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتقديم تقاريرها بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية على أن تفعل ذلك؛

٤ - تقرر، بغية رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية وتيسير مناقشة التقرير التحليلي الشامل للأمين العام بشأن هذا الموضوع، وفق المطلوب في قرارها ١٥٢/٤٧، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية: (أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ (ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع"؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يبين في تقريره التحليلي والشامل عن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية، معلومات عما تواجهه الدول الأعضاء من صعوبات في تنفيذ الالتزامات والتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل التنفيذ العاجل والكامل للاتفاقات الواردة فيهما.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٨٦/٤٨ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن المؤتمر الدولي للسكان

للمستوطنات البشرية (الموئل-٧)، إلى اتخاذ تدابير وقرارات محددة لمواجهة تحدي القضاء على الفقر في موعد أقصاه أوائل القرن الحادي والعشرين؛

٨ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، تقريراً مستكملاً يركز، في جملة أمور، على المساهمة المناسبة التي يمكن لوكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدمها في البرامج القطرية مع مراعاة تبادل المعلومات وتحليل عمليات البرامج الفعلية وتحديد معوقات القدرات التنفيذية والتنسيقية وأوجه الضعف التي تشوبها بسبب الافتقار إلى الموارد، فضلاً عن التركيز على العناصر اللازمة لوضع استراتيجيات متعددة القطاعات؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٨٥/٤٨ - تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د-١٨ ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اللذين يوفران الإطار العام للنمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٤٤/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٢/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن تنفيذ الإعلان والاستراتيجية الإنمائية الدولية،